

القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٩٦٨ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في الصومال،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته،

وإذ يدين بشدة الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب الإرهابية، وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب، وإذ يكرر تأكيد عزمه على دعم الجهود التي تهدف إلى الحد من الخطر الذي تشكله حركة الشباب في الصومال، بما في ذلك من خلال اتباع نهج شامل، وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق، بما يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يشيد بالشجاعة التي أبدتها أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي) وقوات الأمن الصومالية والتضحيات التي قدموها في مواجهة حركة الشباب، وإذ يثني على بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية لتوفير الأمن الذي مكّن من إجراء العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ في جميع أنحاء الصومال، وإذ يسلم بأن الأمن الذي توفره بعثة الاتحاد الأفريقي لا يزال حاسم الأهمية في هذه المرحلة،

وإذ يثني على الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (بعثة الأمم المتحدة) في دعم السلام والمصالحة وتسوية النزاعات، وعملية تشكيل الولايات، والعملية الانتخابية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي الإنساني في الصومال،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمم المتحدة، مايكل كيتينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي، فرانسيسكو كايثانو خوسيه ماديرا،



وإذ يرحب باختتام العملية الانتخابية في الصومال وانتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو في ٨ شباط/فبراير لفترة أربع سنوات، والتعجيل بتعيين حكومة، وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان والحكومة، وزيادة مشاركة وتمثيل الشعب الصومالي في العملية الانتخابية، والنقل السلمي للسلطة،

وإذ يشدد على الحاجة إلى الحفاظ على الزخم نحو تعزيز النظام الاتحادي في الصومال في هذا الصدد، **وإذ يرحب** بالتزامات حكومة الصومال الاتحادية بإجراء انتخابات تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢١، **وإذ يؤكد** أهمية إضفاء الطابع الرسمي على مركز الولايات الاتحادية الأعضاء في أقرب وقت ممكن، **وإذ يرحب كذلك** بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الدستورية المتعلقة بالتشاور الوثيق مع البرلمان،

وإذ يرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بمواصلة الحوار السياسي الشامل لدعم التسوية السلمية للمنازعات التي تهدد السلام والأمن الداخليين، بما في ذلك الجهود التي بذلها مؤخرا القادة الوطنيون والإقليميون، ولا سيما قادة بوتلاندا وغالمادوغ، للتوصل إلى تسوية سلمية في غالكعيو،

وإذ يشدد على أن وجود قطاع أمني قادرٍ وخاضعٍ للمساءلة ومقبولٍ وميسور التكلفة، على أساس من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، يشكل جزءا بالغ الأهمية من تحقيق سلام طويل الأمد في الصومال، **وإذ يشير** إلى ضرورة تسريع وتيرة التقدم المحرز على صعيد تحسين الأمن في الصومال وإعطائه الأولوية،

وإذ يرحب في هذا الصدد بالاتفاق بشأن هيكل الأمن الوطني الصومالي الذي أيده مجلس الأمن الوطني في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧،

وإذ يرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية بتسليم المسؤوليات الأمنية، تدريجيا واستنادا إلى الظروف، من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك الاضطلاع بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي لكي تصبح الجهة الأساسية التي توفر الأمن في الصومال،

وإذ يرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي باتباع نهج شامل إزاء الأمن في الصومال، **وإذ يسلم** بالحاجة إلى الأخذ بنهج غير عسكرية في إطار هذا النهج من أجل تحقيق الأمن البشري الطويل الأجل للصوماليين،

وإذ يرحب بالمشاركة الفعالة لحكومة الصومال الاتحادية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، **وإذ يشجع** على التنفيذ الكامل لجميع التوصيات التي حظيت بالقبول، **وإذ يدين** استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الصومال، **وإذ يشدد** على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب، والتقييد بحقوق الإنسان، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي تطوي على انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني،

وإذ يسلم بأن هذه لحظة حاسمة بالنسبة للصومال، **وإذ يرحب** بالشراكة الجديدة من أجل الصومال وميثاق الأمن الذي اعتمده الصومال والشركاء الدوليون في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ في مؤتمر

لندن بشأن الصومال، **وإذ يؤكد** أهمية التنفيذ الفعال والمساءلة المتبادلة، **وإذ يشدد** على الدور المركزي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في دعم التنفيذ،

وإذ يشير إلى الاستنتاجات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2017/2)،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء خطر حصول مجاعة في الصومال نتيجة للجفاف الشديد وهو خطر حقيقي ومتجدد في سياق النزاع الجاري، **وإذ يرحب** باستجابة حكومة الصومال الاتحادية للأزمة الإنسانية، **وإذ يشجع** على مواصلة التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والوطنية لتلبية الاحتياجات الملحة وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، بما في ذلك للأشخاص المشردين داخليا، **وإذ يرحب** بالدعم السخي المقدم من الجهات المانحة إلى السلطات الصومالية وخطة الاستجابة الإنسانية، **وإذ يشجع** على تقديم المزيد من المساهمات في جهود المساعدة الإنسانية، **وإذ يرحب** بجهود الأمم المتحدة لتنسيق التصدي للجفاف ودعم السلطات الصومالية،

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

١ - **يقدر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على النحو المبين في الفقرة ١ من القرار ٢١٥٨ (٢٠١٤) حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨؛

٢ - **يحيط علما** برسالة الأمين العام المؤرخة ٥ أيار/مايو (S/2017/404) بشأن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال، **ويطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تنفذ ولايتها على الصعيد الوطني والإقليمي، بما في ذلك من خلال مواصلة تعزيز وجودها في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء والحفاظ عليه وذلك رهنا بالمتطلبات الأمنية للأمم المتحدة وضمن ما تسمح به الحالة الأمنية، من أجل تقديم مشورة ذات طابع استراتيجي بشأن السياسات اللازم اتباعها في مجال العملية السياسية والمصالحة وبناء السلام وبناء الدولة وإصلاح قطاع الأمن؛

٣ - **يؤكد** أهمية الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للعملية السياسية، بما في ذلك القيام بمهام المساعي الحميدة التي توفرها الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام والمصالحة التي تضطلع بها حكومة الصومال الاتحادية، ولا سيما فيما يتعلق بتوطيد تشكيل الولايات، والوساطة، ومنع نشوب النزاعات وحلّها، وعمليات مراجعة الدستور، وتقاسم الموارد والإيرادات، وتحسين مساءلة المؤسسات الصومالية وخاصة بشأن مسائل مكافحة الفساد، ووضع نظام سياسي اتحادي فعال ونظام قضائي اتحادي وكذلك تقديم الدعم لإعداد انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢١، وتنسيق الدعم الانتخابي الدولي المقدم إلى الصومال؛

٤ - **يشجع** بعثة الأمم المتحدة على تعزيز تفاعلها مع جميع فئات المجتمع المدني الصومالي على الصعيد الوطني والإقليمي، بما يشمل النساء والشباب وقطاع الأعمال والزعماء الدينيين، والمساعدة على ضمان إدماج آراء المجتمع المدني في مختلف العمليات السياسية؛

- ٥ - **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة تقديم المشورة الاستراتيجية لدعم الأخذ بنهج شامل لإزاء الأمن تمثيلاً مع ميثاق الأمن والشراكة الجديدة من أجل الصومال بغية دعم تنفيذها؛
- ٦ - **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين، دعم حكومة الصومال الاتحادية لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للصومال لمنع ومكافحة التطرف العنيف من أجل تعزيز قدرة الصومال على منع ومكافحة الإرهاب؛
- ٧ - **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تدعم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي ولقطاع الأمن الصومالي؛
- ٨ - **يرحب** بالعلاقة القوية القائمة بين بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي، و**يشدد** على أهمية استمرار جميع هذه الكيانات في زيادة توطيد تلك العلاقة؛
- ٩ - **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة مواصلة تنفيذ ولايتها بطريقة متكاملة، و**يرحب** بجهود الأمين العام المبذولة من أجل تعزيز التكامل الاستراتيجي واتخاذ القرارات على صعيد منظومة الأمم المتحدة ضمن ولايات كل مؤسسة من مؤسساتها، بما يراعي أموراً منها دور المرأة والشباب؛

الصومال

- ١٠ - **يرحب** بالتزام حكومة الصومال الاتحادية، وفقاً لسيادة القانون، بمعالجة المسائل الملحة المتمثلة في إضفاء الطابع الرسمي على مركز الولايات الاتحادية الأعضاء، وتوزيع الصلاحيات والموارد وتقاسم الإيرادات، ووضع نظام سياسي، ونموذج للقضاء الاتحادي، و**يرحب كذلك** بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بالعمل معاً بشكل وثيق، ومع البرلمان بشأن هذه المسائل، بالاستناد إلى العمل الحالي المتعلق بمراجعة الدستور، و**يشجع** على الحوار مع المجتمع المدني والجمهور الصومالي، بما في ذلك إدماج النساء والشباب في هذا الصدد؛
- ١١ - **يشدد** على أهمية المصالحة، بما في ذلك المصالحة بين العشائر ودخلها في جميع أنحاء البلد، بوصفها أساساً لنهج طويل المدى لتحقيق الاستقرار، و**يحث** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على مواصلة محادثات المصالحة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني؛
- ١٢ - **يرحب** بالتزامات حكومة الصومال الاتحادية بإجراء انتخابات تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢١، ومخطط خريطة الطريق بما في ذلك الالتزام بوضع قانون انتخابي يحدد الإطار التشريعي بنهاية عام ٢٠١٨، و**يشدد** على أهمية التقيد بهذه الالتزامات؛
- ١٣ - **يؤكد من جديد** أهمية دور المرأة والشباب في منع نشوب النزاعات وحلّها وفي بناء السلام، و**يشدد** على أهمية مشاركة هاتين الفئتين في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، و**يلاحظ** أن المرأة ليست ممثلة تمثيلاً كافياً في المنظمات الحكومية على الصعيدين الإقليمي

والوطني، ويحث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على مواصلة التشجيع على زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الصومالية؛

١٤ - يرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بإصلاح قطاع الأمن، وبخاصة الاتفاق السياسي التاريخي الذي توصل إليه قادة الصومال في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن إدماج القوات الإقليمية والاتحادية ضمن هيكل أمني وطني متسق قادر على أن يتولى تدريجياً المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن، والإسراع بإنشاء مجلس الأمن الوطني ومكتب الأمن الوطني؛

١٥ - يشدد على أهمية التنفيذ السريع للهيكل الأمني الوطني، من أجل إنشاء مؤسسات وقوات أمنية، عسكرية ومدنية على حد سواء، بقيادة صومالية، تكون قادرة وميسورة التكلفة وخاضعة للمساءلة وتتمتع بالقدرة على توفير الأمن والحماية لشعب الصومال في إطار الأخذ بنهج شامل إزاء الأمن، ويشدد على الأهمية الحيوية لسيادة القانون ولائحة قوات الأمن للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حسب الاقتضاء؛

١٦ - يرحب ببدء تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للصومال من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف، ويشجع على وضع التشريعات الوطنية المناسبة لتنفيذ ذلك؛

١٧ - يرحب بالتزامات الشركاء الدوليين بتقديم دعم إضافي وأكثر فعالية، بما في ذلك زيادة توحيد وزيادة تنسيق تقديم التوجيه والتدريب والمعدات وبناء القدرات، ودفع أجور قوات الشرطة والقوات العسكرية بما يتسق مع ميثاق الأمن المتفق عليه في مؤتمر لندن بشأن الصومال؛

١٨ - يدعو الشركاء الدوليين إلى إنشاء آليات التنسيق والتنفيذ المتفق عليها بغية مواءمة الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى القطاع الأمني الصومالي، ويطلب إلى بعثة الأمم المتحدة أن تواصل مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في تنسيق دعم الجهات المانحة الدولية إلى قطاع الأمن الصومالي في إطار من الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛

١٩ - يشجع حكومة الصومال الاتحادية على الوفاء بالتزاماتها بالإدارة المالية السليمة والشفافة والخاضعة للمساءلة، بما في ذلك تعبئة الإيرادات ووضع تدابير لمكافحة الفساد، على النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل الصومال، ويطلب إلى بعثة الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم والمشورة ذات الطابع الاستراتيجي بشأن السياسات لتحقيق ذلك بغية تعزيز شرعية واستقرار ترتيبات الحكومة الجديدة في الصومال، وتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات، واجتذاب الاستثمارات، ومساعدة الصومال على المضي قدماً على درب التطبيع مع المؤسسات المالية الدولية وتخفيف عبء الديون؛

٢٠ - يشجع حكومة الصومال الاتحادية على أن تنفذ بالكامل خطة عمل خريطة الطريق الخاصة بما في مجال حقوق الإنسان، وأن تنشئ لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان، وتصدر تشريعات منها ما يهدف إلى حماية حقوق الإنسان والتحقيق في الجرائم التي تنطوي على انتهاكات أو تجاوزات في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وعنف جنسي وعنف جنساني مرتبطين بحالات النزاع ومقاضاة مرتكبيها؛

٢١ - **يشدد** على أهمية أن تحترم جميع أطراف النزاع في الصومال القانون الدولي الإنساني وأن توفر الحماية للمدنيين، وبخاصة النساء والأطفال؛

٢٢ - **يكسر الإعراب عن قلقه** إزاء ارتفاع عدد اللاجئين والمشردين داخلياً، بمن فيهم المشردون مؤخراً بسبب الجفاف، **ويعرب عن قلقه الشديد** إزاء استمرار عمليات الإجلاء القسري للمشردين داخلياً في الصومال، **ويشدد** على ضرورة أن تتسق أي عملية إجلاء مع الأطر الوطنية والدولية ذات الصلة، **ويهيب** بحكومة الصومال الاتحادية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تسعى إلى تقديم حلول عملية دائمة للتشريد الداخلي، **ويهيب كذلك** بحكومة الصومال الاتحادية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تسعى إلى تهيئة الظروف المواتية التي تتيح للاجئين والمشردين داخليا العودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة، بدعم من المجتمع الدولي؛

٢٣ - **يعرب عن بالغ القلق** إزاء تردي الأزمة الإنسانية في الصومال وتجدد خطر حصول مجاعة في الصومال وتأثيرها على شعب الصومال، **ويشيد** بالجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني والجهات المانحة للإعلان مبكراً عن خطر حصول مجاعة وزيادة تقديم مساعدات من شأنها أن تنقذ الأرواح إلى الفئات الضعيفة من السكان، **ويدين** أي إساءة استخدام للمساعدة الإنسانية أو عرقلة لها، **ويكرر** مطالبته أن تسمح جميع الأطراف بالوصول الكامل والأمن والسريع دون عوائق وأن تيسر ذلك من أجل إيصال المعونة في الوقت المناسب إلى المحتاجين في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك عبر تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية وإزالة العقبات الإدارية، **ويشدد**، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، على أهمية المحاسبة السليمة في سياق تقديم الدعم الإنساني الدولي، **ويشجع** الوكالات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث في الصومال على تطوير قدراتها بدعم من الأمم المتحدة لكي تضطلع بدور تنسيقي وريادي أقوى؛

٢٤ - **يدين بشدة** جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح في الصومال، **ويدعو** حكومة الصومال الاتحادية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ ولخطط العمل الموقعة في عام ٢٠١٢، **ويشدد** على الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني والتشغيلي لحماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق التصديق على بروتوكوليها الاختياريين أو الانضمام إليهما؛

٢٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يُطلع مجلس الأمن بانتظام على تنفيذ هذا القرار، بوسائل منها تقديم عروض شفوية لآخر المستجدات وما لا يقل عن ثلاثة تقارير خطية، يُقدّم أولها بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ثم كل ١٢٠ يوماً بعد ذلك؛

٢٦ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.